المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة شركة "CHIALLI" بسيدي بلعباس – الجزائر–

Corporate social responsibility in view of the United Nations Global Compact principles and its role in achieving sustainable development Case study of "CHIALI GROUP" Foundation

زدون جمال[1] *، زرادنة محمد [2]، قازي أول محمد شكري [3]

[1] جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت، zeddoun.djamel@gmail.com

[2] جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، zeradnamohamed6146@gmail.com

[3] جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، kazi.choukri@yahoo.fr

الاستلام: 11 /2021/09 القبول: 18 /2022/06 النشر: 30 /2022/06

ملخص:

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق مؤسسات الأعمال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية، وتقييم مدى التزام هاته المؤسسات بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق ذلك تم تطبيق الدراسة على مؤسسة *CHIALLI* بسيدي بلعباس حيث تم توزيع استبانة بحجم 50 مفردة وتم تحليلها باستخدام برنامج *SPSS.V22*، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تبني للمؤسسة محل الدراسة لمبادئ المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، كما تسعى المؤسسة إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين تبني المسؤولية الاجتماعية للشركات وأهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: مسؤولية اجتماعية للشركات، تنمية مستدامة، ميثاق عالمي للأمم متحدة.

رموز jel: O19، O2.

Abstract:

The study aims to determine the extent to which business enterprises apply the United Nations Global Compact principles for Social Responsibility and assessing the level of commitment of these institutions to achieving the Sustainable Development goals. The study was applied to the "CHIALI GROUP" Foundation located in Sidi BelAbbes where a questionnaire composed of 50 items has been distributed, and analyzed using SPSS V.22 software.

The study found that the foundation under study has adopted the principles of social responsibility stipulated in the United Nations Global Compact, and also the foundation seeks to contribute to achieving sustainable development goals. The study found as well a strong positive correlation between the adoption of corporate social responsibility and the sustainable development goals.

Keywords: Corporate Social Responsibility, Sustainable Development, United Nations Global Compact.

(JEL) Classification : O19 ،O2.

* **المؤلف المراسل**

1. مقدمة:

إن الاهتمام بتلبية احتياجات الجيل الحالي دون التأثير على قدرة الأجيال القادمة في تلبية احتياجاتهم الخاصة أهم ما يميز مفهوم التنمية المستدامة؛ إذ أن انتفاع الشركات بالموارد الحالية في تحقيق أهدافها ومسؤوليتها عن استخدامها بطريقة مستدامة هو جزء من هذا الاهتمام ويتم تقديمه تحت موضوع المسؤولية الاجتماعية للشركات.

اكتسبت المسؤولية الاجتماعية للشركات (Corporate Social Responsibility) مؤخرا أهمية استراتيجية وقيمة مضافة في العالم الصناعي للشركات والحكومات على حد سواء، وبالأخص في البلدان النامية التي تسعى إلى بناء اقتصادات حيوية. على نحو متزايد، هناك فهم بأن التنمية الوطنية والمسؤولية الاجتماعية للشركات مترابطان بشكل مميز.

في الواقع، أصبح من الواضح أن الدول لن تكون قادرة على المضي قدما دون المشاركة الهادفة للشركات في الشؤون المجتمعية ومساهمتها النشطة في بناء القدرات. المنطق الأساسي هو أن الموقف التنافسي والمكانة الوطنية لبلد ما ورفاهية مواطنيه يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالتحديات البيئية والتكنولوجية والكفاءة. لا يمكن إدارة هذه التحديات المتزايدة إلا من خلال مبادرات قطاع الأعمال بالشراكة مع المجتمع. وتحقيقا لمبدأ الشراكة التكاملية بين المجتمع وقطاع الأعمال، جاءت مبادرة "الميثاق العالمي للأمم المتحدة " The United Nation Global Compact UNGC، الخاصة بممارسة الأعمال التجارية والشركات"، والتي تسعى إلى تعزيز مبدأ مسؤولية المواطنة للشركات، ليصبح قطاع الأعمال جزءا من الحلول المساعدة على تحقيق الاستدامة الدائمة.

تحاول هذه الدراسة إبراز الأدوار الحاسمة للشركات ومسؤوليتها الاجتماعية فيما يتعلق بمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة وتستكشف تصور المديرين والموظفين للمسؤولية الاجتماعية للشركات، كما ستسلط الضوء على كيفية فهم الشركات للمسؤولية الاجتماعية ومبادئها التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة. أيضا ستمكن النتائج والتحليل كلاً من صانعي السياسات والباحثين من معالجة القضايا الأساسية للتنمية.

1.1. إشكالية البحثية:

تم تصميم هذه الدراسة لدراسة طبيعة المسؤولية الاجتماعية للشركات وكيف يتجذر هذا المفهوم المتطور في دولة ناشئة مثل الجزائر، وهذا من خلال تحليل مدى تبني الشركات الجزائرية لمبادئ المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وأهميتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وقد تم صياغة الإشكالية كتالي:

- **ما مدى مساهمة المسؤولية الاجتماعية لشركة "شي علي" في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما مدى تبني شركة "شي علي" لمبادئ المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية؟
- ما مدى سعي شركة "شي علي" الأعمال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟
- هل توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين مبادئ المسؤولية الاجتماعية التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة؟

2.1. فرضيات البحث:

للإجابة عن إشكالية البحث تم صياغة مجموعة من الفرضيات الرئيسية:

- تتبنى شركة "شي علي" مبادئ المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.
- تسعى شركة "شي علي" إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين الالتزام بمبادئ المسؤولية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة.

ويندرج ضمن الفرضية الثالثة الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين الالتزام بمعايير العمل والتنمية المستدامة.
- توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين الالتزام بحقوق الإنسان والتنمية المستدامة.
- توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين الالتزام بحماية البيئة والتنمية المستدامة.
- توجد علاقة ذات تأثير معنوي بين الالتزام بمكافحة الفساد والتنمية المستدامة.

3.1. أهداف البحث:

تهدف الدراسة إلى التعرف على واقع التزام مؤسسات الأعمال بمبادئ المسؤولية الاجتماعية الي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية ومن ثم التعرف على أثر الالتزام بهذه المبادئ في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى هذين الهدفين تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التطرق إلى مبادئ المسؤولية الاجتماعية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.
- تحديد مدى التزام مؤسسات الأعمال بصفة عامة وشركة "شي علي" بسيدي بلعباس على وجه الخصوص بمبادئ المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة.
- تحديد أثر التزام شركة شي علي بمبادئ المسؤولية الاجتماعية وأهمية ذلك في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دراسة العلاقة بين مبادئ المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

3.1. أهمية البحث:

من الناحية المعرفية، تكمن أهمية الدراسة في تقديمها لإطار نظري يجمع عدة محاور تتناول المسؤولية الاجتماعية وأبرز المبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة العالمي وأهداف التنمية المستدامة من خلال تحليل شامل لمجموعة من الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع.

أما من الناحية الميدانية فتبرز أهمية الدراسة من خلال تقديمها لإطار ميداني يمكن أن يكون مرجعا تسترشد به العديد من المؤسسات وخاصة المؤسسة قيد الدراسة، وذلك من خلال تشخيص مدى التزام هذه الأخيرة بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وتطبيقها على نحو فعال وكفؤ، بالإضافة إلى تحديد علاقة الارتباط والتأثير بين مبادئ المسؤولية الاجتماعية وأهداف التنمية المستدامة؛ ذلك أن الدراسة لمثل هذه العلاقة تمثل الآلية التي تساهم بها المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5.1. منهج البحث:

تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وهذا بالرجوع إلى الكتب والمؤلفات والدوريات التي تناولت الموضوع، بالإضافة إلى شبكة الانترنت ومختلف التقارير الدولية، كما تم استخدام أسلوب دراسة الحالة من خلال تطبيق الدراسة على مؤسسة إنتاجية جزائرية واستخدام الاستبيان كأداة للدراسة وبرنامج spss للتحليل الاحصائي.

2. المسؤولية الاجتماعية في ضوء مبادئ ميثاق الأمم المتحدة:

1.2. مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

تعرف المسؤولية الاجتماعية بأنها " التزام إداري للتصرف والعمل بشكل يحمي ويحسن كل من رفاهية المجتمع ككل، فضلا عن تحقيق اهتمامات المنظمة". (علاء الدين، 2011)

وتعرف أيضا بأنها "استمرارية التزام المنظمات بالأفعال الطوعية أو السلوك الأخلاقي، والمساهمة في تطوير الاقتصاد وتحسين جودة الحياة للعاملين في المنظمة، وكذلك للمجتمع المحلي والمجتمع بشكل عام. فهي مسؤولية المنظمة اتجاه تحقيق أهداف جميع أصحاب المصالح المرتبطة بها من عاملين وزبائن ومساهمين وموردين وموزعين ومنافسين والحكومة ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والبيئة. (أنيس أحمد ، 2016)

على الرغم من تعدد التعريف المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية إلا أنها في النهاية تصب جميعها في مساهمة الشركات في تحمل مسؤوليتها اتجاه أصحاب المصالح المختلفين، وتعد المسؤولية الاجتماعية للشركات أداة رئيسية للوصول إلى هذا الهدف من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لمجتمع الأعمال.

2.2. الميثاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئ المسؤولية الاجتماعية للشركات:

اقترح الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان لأول مرة الاتفاق العالمي في خطابه أمام المنتدى الاقتصادي العالمي الذي عقد عام 1999، وقد تم إطلاق المرحلة التنفيذية للاتفاق العالمي في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في عام 2000. وطالب الأمين العام قادة الأعمال بالانضمام إلى المبادرة الدولية– الاتفاق العالمي– التي تجمع الشركات بهيئات الأمم المتحدة ومنظمات العمل والمجتمع المدني لدعم المبادئ العشرة في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة. (عزاوي و آخرون، 2016)

ومن بين أهداف الميثاق ما يلي:(Kadyan, 2016)

1. تعميم المبادئ العشرة للميثاق على جميع الأنشطة التجارية حول العالم؛
2. تحفيز الإجراءات لدعم الأهداف الموسعة للأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية **(MDGs)**(2000–2015).

تمثل أهم مبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات في أربعة مجالات وهي: حقو ق الإنسان، معايير العمل، حماية البيئة، مكافحة الفساد، وفيما يلي أهم المبادئ العشرة (10) التي نص عليها الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

الجدول رقم (01): المبادئ العشرة للميثاق العالمي للأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية للشركات

المجال	الرقم	المبدأ
حقوق الإنسان	01	يتعين على المؤسسات التجارية دعم حماية حقوق الإنسان المعلن عنها دوليا واحترامها.
	02	يتعين عليها التأكد من أنها ليست ضالعة في انتهاكات حقوق الإنسان
معايير العمل	03	يتعين على المؤسسات التجارية احترام حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المساومة الجماعية
	04	يتعين عليها القضاء على جميع أشكال السخرة والعمل الجبري
	05	يتعين عليها الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال
	06	يتعين عليها القضاء على التمييز في مجال التوظيف والمهن
حماية البيئة	07	يتعين على المؤسسات التجارية التشجيع على اتباع نهج احترازي إزاء جميع التحديات البيئية
	08	يتعين عليها الاضطلاع بمبادرات لتوسيع نطاق المسؤولية البيئية.
	09	يتعين عليها التشجيع على تطوير التكنولوجيات غير الضارة بالبيئة ونشرها.
مكافحة الفساد	10	يتعين على المؤسسات التجارية مكافحة الفساد بكل أشكاله بما فيها الابتزاز والرشوة.

المصدر: (عمار ، 2016)

ويمكن ايجاز مجالات المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة فيما يلي:

معايير العمل الدولية: في الاقتصاد المعولم اليوم، تعد معايير العمل الدولية مكونا أساسيا في الإطار الدولي

لضمان أن يوفر نمو الاقتصاد العالمي منافع للجميع من خلال تعزيز الفرص للنساء والرجال للحصول على عمل لائق في ظروف من الحرية والانصاف والأمن والكرامة. وتشمل هذه المعايير أربعة (04) فئات تتمثل في حرية تكوين الجمعيات والاعتراف الفعلي بالحق في المفاوضة الجماعية، القضاء على العمل الجبري أو الإجباري، إلغاء عمل الأطفال والقضاء على التمييز فيما يتعلق بالتوظيف والمهن.

- **حقوق الإنسان:** حقوق الإنسان هي حقوق متأصلة لدى الجميع بغض النظر عن العرق أو الجنس أو اللغة أو أي وضع آخر، وتشمل حقوق الإنسان الحق في الحياة والحرية والعمل والتعليم والتحرر من مختلف أشكال التمييز، وتكون هذه الحقوق إما اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو مدنية أو سياسية.

- **حماية البيئة:** يعتبر القانون البيئي أساسا للاستدامة البيئية، وأصبح التحقيق الكامل لأهدافه أكثر الحاحا في مواجهة الضغوطات البيئية المتزايدة. تعالج اتفاقية الأمم المتحدة للبيئة القضايا البيئية على المستويين العالمي والاقليمي وتتمثل أهدافه الأساسية في العمل كدافع رسمي عن البيئة العالمية ودعم الحكومات في وضع جدول الأعمال البيئي العالمي وتعزيز التنفيذ للبعد البيئي للتنمية المستدامة.

- **مكافحة الفساد:** الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة تؤثر على جميع البلدان. يبطئ الفساد عملية التنمية الاقتصادية ويسهم في عدم استقرار الحكومة. واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونا لمكافحة الفساد.

3. التنمية المستدامة:

1.3. مفهوم التنمية المستدامة:

يرتبط مفهوم التنمية المستدامة ارتباط وثيقا بتحسين حياة الأفراد مع مراعاة الاستغلال الأمثل والعقلاني للمواد الطبيعية دون استنزافها، وقد تم تناول العديد من التعريفات لمصطلح التنمية المستدامة كما يلي:

- عرف إعلان الحق في التنمية لعام 1986 التنمية المستدامة بأنها "عملية متكاملة ذات أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية تهدف إلى تحقيق رفاهية الأفراد، والتي يمكن عن طريقها إعمال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية".(Dominique, 2005)

- كما عرف تقرير بروتلاند التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". (الغامدي، 2009)

- أما منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة فقد عرفت التنمية المستدامة على أنها:" إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار إرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية،

بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية". (رومانو، 2003)

بناء على ما سبق يمكن القول أن مفهوم التنمية المستدامة مفهوم شامل ذو علاقة بمختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فهي تعنى بتلبية احتياجات الحاضر دون التخلي عن الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتها الخاصة.

2.3. أبعاد التنمية المستدامة: تعمل التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي الاقتصاد، البيئة والمجتمع.

1.2.3. البعد الاقتصادي:

يتعلق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة بخلق النمو وتحسين الظروف المادية للحياة ورفع مستويات المعيشة وتحقيق متطلبات التغذية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية من الناحية الكمية والنوعية، وإلى جانب ذلك تهتم التنمية المستدامة بالمساواة بين الشعوب والدول في مستوى التنمية الاقتصادية ،حيث تشير المؤشرات العالمية إلى أن شعوب الدول المتقدمة تنعم بالثروة والرفاه الاجتماعي، وازدياد مستوى نموها الاقتصادي مما أدى إلى تطور إلى أنماط الإنتاج والاستهلاك فيها، وفي مقابل ذلك تشهد الدول النامية مزيدا من تدهور مواردها الطبيعية وتراجع أداء اقتصاداتها مما انعكس سلبا على الجوانب الاجتماعية لشعوبها من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستوى معيشة أفرادها. (فلاحي، 2004)

2.2.3. البعد البيئي:

يتعلق بحماية البيئة وتعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية دون الإخلال بالتوازنات البيئية، ويقوم هذا البعد على أساس مبدأ المرونة أو قدرة النظام البيئي على المحافظة على سلامته الايكولوجية وقدرته على التكيف فإذا ما خسرت تلك النظم مرونتها تصبح أكثر عرضة للتهديدات الأخرى. (رومانو، 2003، ص 66) كما يتجلى البعد البيئي للتنمية المستدامة في الآثار التي يمكن أن تخلفها هذه الأخيرة على البيئة الطبيعية والإنسانية للبشر نتيجة سياسات التنمية غير المستدامة، كالتلوث البيئي وتعرية الغابات واختلال التوازن الايكولوجي...الخ. (فلاحي، 2004، ص 12–13)

3.2.3. البعد الاجتماعي:

يشير هذا البعد إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان. كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع، والتعددية، والمشاركة الفعلية للمواطن في صياغة القرار. كما يجب

ألّا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على النوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب عن ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين. (بن عمر، 2015)

4. الدراسة التطبيقية:

1.4. إجراءات الدراسة الميدانية:

1.1.4. مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مديري وموظفي "مجمع شي علي للأنابيب " *SPA CHIALI*" فرع سيدي بلعباس"، وهي مؤسسة دولية مختصة في تحويل البلاستيك والحديد، يغطي المجمع حوالي 40% من السوق المحلي، وأيضا التصدير إلى مجموعة من الدول الافريقية كموريتانيا والكوديفوار، ويبلغ مجتمع الدراسة 460 وحدة (عامل) تتوزع مهامهم بين مدير قسم ورئيس مكتب ومصلحة وموظفين وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة حيث تم توزيع 70 استبانة تم استرجاع منها 62 وبعد الفحص تم استبعاد 12 وحدة وبهذا أصبح حجم العينة 50 وحدة صالحة للدراسة والتحليل.

2.1.4. أدوات التحليل الاحصائي: بهدف تحليل البيانات واختبار فرضيات البحث، تم استخدام مجموعة من الاختبارات الاحصائية، حيث تم تبويب وتفريغ البيانات ومعالجتها احصائيا باستخدام برنامج الحزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية **SPSS (Version 22)**، بالإضافة إلى مجموعة من الأدوات أهمها:

- التكرارات والنسب المئوية لخصائص أفراد العينة؛
- معامل ألفا– كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة.
- مقاييس النزعة المركزية لقياس إدراك أفراد العينة لمتغيرات الدراسة.
- اختبار **T** لقياس معنوية علاقة الارتباط بين متغيرين.
- اختبار **F** لمعرفة هل هناك تأثير للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

3.1.4. صدق وثبات الاستبانة: لقياس صدق وثبات الاستبانة تم اخضاعها لمجموعة من الاختبارات كما يلي:

أ. **الصدق الظاهري:** من خلال عرض استمارة الاستبانة على مجموعة من المحكمين، للتأكد من مدى مطابقتها لإشكالية وفرضيات الدراسة، ليتم في الأخير وضع الشكل النهائي للاستمارة على أساس الاقتراحات المقدمة.

ب. **ثبات الاستبانة:** لقياس درجة ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) والذي تظهر نتائجه في الجدول الموالي.

الجدول رقم (02): متغيرات الدراسة الواردة في استمارة الاستبانة ونتائج معامل αكرونباخ

المحور	المتغيرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	عدد الفقرات	معامل αكرونباخ
الأول	بيانات عامة	الجنس، العمر، الدخل...	06	
الثاني	مجالات المسؤولية الاجتماعية وفق ميثاق الأمم المتحدة	مجال معايير العمل الدولية	06	0.772
		مجال حقوق الإنسان	06	0.877
		مجال حماية البيئة	06	0.943
		مجال مكافحة الفساد	06	0.928
		مجالات المسؤولية الاجتماعية مجتمعة	04 محاور	0.926
الثالث	التنمية المستدامة		08	0.828

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على مخرجات Spss.V22

يتضح من الجدول أن جميع قيم معامل الثبات ألفا كرونباخ عالية، حيث بلغت أعلى قيمة لمجال حماية البيئة 0.943 من بين مجالات المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وهذا ضمن المحور الأول الذي بلغت قيمة ألفا كرونباخ له 0.929 وهي أيضا قيمة مرتفعة، أما قيمة الثبات بالنسبة لمحور التنمية المستدامة فقد بلغت 0.828، وبالنظر إلى هاته القيم نجد أن جميعها قيم ثبات مرتفعة ودالة احصائيا (أكبر من الحد الأدنى 60%).

4.1.4. وصف خصائص عينة الدراسة: فيما يلي تحليل خصائص عينة الدراسة المستهدفة بالاستبانة.

الجدول رقم (03): الخصائص الديمغرافية لأفراد العينة باستخدام التكرارات والنسب المئوية

خصائص العينة	متغيرات الدراسة	التكرارات	النسب المئوية %
الجنس	ذكر	25	%50
	أنثى	25	%50
العمر	من 18 إلى 28 سنة	18	%36
	من 29 إلى 39 سنة	20	%40
	من 40 إلى 50 سنة	7	%14
	أكثر من 50 سنة	5	%10
المؤهل العلمي	دون الثانوي	3	%6
	ثانوي	17	%34
	جامعي	21	%42
	دراسات عليا	9	%18
الدخل الفردي	من 18000 إلى 28000	12	%24

	من 29000 إلى 39000	22	%44
	أكثر من 40000	16	%32
الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	%24
	من 05 إلى 10 سنوات	14	%28
	من 11 إلى 15 سنة	17	%34
	أكثر من 15 سنة	7	%14
الوظيفة	مدير	10	%20
	رئيس قسم	9	%18
	رئيس مصلحة	8	%16
	موظف	23	%46

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على مخرجات Spss.V22

من خلال الجدول نلاحظ أن:

- متغير الجنس: يظهر أن كل من فئة الذكور وفئة الإناث تمثل ما نسبته 50% من عينة الدراسة، ما يفسر هذه النتيجة أن المؤسسة تتبع سياسة عادلة في التوظيف بين الجنسين، وهذا ما نصت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في ميثاق المسؤولية الاجتماعية ضمن المبدأ رقم 06 والذي نص على القضاء على التمييز بين الجنسين في مجال التوظيف والمهن.

- تحليل متغير العمر: يظهر أن الفئة من من 29 سنة إلى 39 سنة هي التي تمتلك أعلى نسبة والمقدرة بـ40% من مجموع عينة الدراسة، تليها الفئة العمرية من 18 إلى 28 سنة بنسبة 36% ما يدل على أن الشركة عينة الدراسة تعتمد على بنيتها على فئة الشباب في انجاز وظائفها، تليها بعد ذلك الفئة من 40 سنة إلى 50سنة مقدرة بالنسبة 14%، في حين لم تظهر فئة أكبر من 50 سنة سوى 10%، ما يدل على أن المؤسسة تطبق قانون التقاعد لفئة الستين سنة، كما يعزو ذلك إلى كون أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على عنصر الخبرة، أيضا تهتم بتوظيف العمالة وفتح المجال أمام الشباب للعمل والمساهمة في القضاء على البطالة.

- متغير المؤهل العلمي: يظهر أن ما نسبته 42% من عينة الدراسة يملكون مستوى جامعي ما يدل على الثقافة العلمية الكبيرة للعينة المختارة، يليه مستوى ثانوي بنسبة 34%، ونسبة 18% من العينة يملكون مستوى دراسات عليا. في حين أن مستوى دون الثانوي فلم يحظ إلا بنسبة 6%، ويمكن تفسير ذلك أن المؤسسة تبحث عن عمالة ماهرة ومؤهلة علميا.

- متغير الدخل الفردي: يتضح أن المؤسسة تهتم بسياسة الأجور لدى عمالها، إذ أن النسبة الأعلى كانت لذوي الدخل من 29000دج إلى 39000دج بنسبة 44%، تليها الفئة ذات الدخل أكثر من 40000دج بنسبة 32%، وفي الأخير الفئة ذات الدخل من 18000دج إلى 28000دج بنسبة 24%.

- متغير الخبرة: يتبين أن ما نسبته 34% من عينة الدراسة هم يمتلكون خبرة أكثر من 11 سنة، ما يدل على أن المؤسسة تهتم بعنصر الخبرة في توظيف أو تسيير شؤون مصالحها، كذلك نسبة الأفراد الذين يملكون خبرة أقل من 10 سنوات وأكثر من 5 سنوات تصل نسبتهم إلى 28%، مقارنة بنسبة الأفراد الذين يمتلكون خبرة أقل من 5 سنوات ما يدل على أن المؤسسة تحاول الحفاظ على استقرارها من حيث العمال، أما الأفراد الذين يمتلكون خبرة أكثر من 15 سنة فنسبتهم 14% وهو ما يتفق مع كون أن المؤسسة تطبق قانون التقاعد للفئة الأكبر سنا.

متغير الوظيفة: يتبين أن بنية الوظائف للمؤسسة موزعة بنسب متفاوتة ما بين أربع وظائف هي على التوالي: رتبة مدير 20%، رتبة رئيس قسم ورئيس مصلحة 18% و16% على التوالي، ورتبة موظفين عاديين 46%.

2.4. التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات:

1.2.4. اختبار الفرضية الرئيسية الأولى: لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى نحتاج لقياس ادراكات أفراد العينة لمتغير المسؤولية الاجتماعية، وهذا من خلال حساب مقاييس النزعة المركزية ثم إجراء اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة أفراد العينة عن مدى تطبيق مؤسسات الأعمال لمجالات المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة .

تحليل إدراكات أفراد العينة لمتغير المسؤولية الاجتماعية: يوضح الجدول الموالي تحليل إدراكات أفراد العينة لمتغير المسؤولية الاجتماعية من خلال أربعة (04) مجالات وهي (مجال معايير العمل الدولية، مجال حقوق الإنسان، مجال حماية البيئة ومجال مكافحة الفساد) وقد بلغ مجموع العبارات 24 عبارة وذلك بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي، وفيما يلي وصف لهذا المتغير كما يدركه المبحوثين:

الجدول رقم (04): مقاييس النزعة المركزية لمتغير مجالات المسؤولية الاجتماعية

العبارة	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	متوسط الدرجات	الانحراف المعياري
1. تحرص المؤسسة على توفير ظروف عمل مناسبة	4.28	5.00	5	4.76	1.089
2. لدى المؤسسة سياسة عادلة في الأجور حسب الوظائف	4.06	4.00	4	4.02	0.890
3. تحترم المؤسسة حق المرأة مثل: حق الأمومة	4.10	4.00	5	4.36	0.931
4. تحرص المؤسسة مشاركة العاملين عملية صنع القرار والاستماع إلى أفكارهم	3.90	4.00	5	4.30	1.093
5. تلتزم المؤسسة بقوانين الحماية أثناء العمل والضمان الصحي لجميع الموظفين	4.12	4.00	4	4.04	0.849
6. تحرص المؤسسة على تنمية المهارات لدى الموظفين وتدريبهم	3.98	4.00	4	3.99	0.937

مجال معايير العمل الدولية	4.07	4.16	4.50	4.24	0.662
1. تحترم المؤسسة حقوق الإنسان التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة	4.22	4.00	5	4.40	0.932
2. لا تتبع المؤسسة سياسة التمييز العنصري	4.16	4.00	4	4.05	0.997
3. تكرس المؤسسة حقوق الطفل في الحياة والتعلم وعدم العمل قبل البلوغ	3.92	4.00	4	3.97	1.066
4. تعمل المؤسسة بمبدأ تكافؤ الفرص في التوظيف بين الذكور والإناث	3.98	4.00	4	3.99	1.020
5. تحترم المؤسسة حرية الرأي والتعبير لجميع العاملين ومختلف المتعاملين معها	4.04	4.00	4	4.01	0.727
6. إجراءات التوظيف لا تميز على أساس أي معتقد سياسي أو ديني	4.06	4.00	5	4.35	1.150
مجال حقوق الإنسان	4.06	4.33	4.33	4.24	0.779
1. تسعى المؤسسة إلى حماية البيئة من خلال اتخاذ تدابير منع التلوث وتكديس النفايات	3.90	4.00	4	3.96	1.015
2. تقدم المؤسسة منتجات صديقة للبيئة	3.80	4.00	4	3.93	0.969
3. تطبق المؤسسة معايير الايزو ISO 26000	3.80	4.00	4	3.93	1.050
4. تحترم المؤسسة القوانين والتشريعات الحكومية التي تنص على حماية البيئة	4.08	4.00	4	4.26	1.007
5. تستخدم المؤسسة مواد معاد تدويرها	3.94	4.00	4	3.98	1.058
6. تساهم المؤسسة في مشاريع حماية البيئة	3.92	4.20	4	4.04	0.881
مجال حماية البيئة	3.90	4.20	4.40	4.16	0.880
1. تنتهج المؤسسة سياسة مكافحة الفساد	4.10	4.00	5	4.36	1.129
2. تكافئ المؤسسة العاملين الذين يحاربون الفساد بمختلف أشكاله	3.98	4.00	4	3.99	0.937
3. تحرص المؤسسة على المنافسة بشكل عادل	3.90	4.00	4	3.96	0.886
4. تحارب المؤسسة مختلف أشكال الإغراق والاحتكار	4.20	4.00	5	4.40	1.050
5. تسعى المؤسسة لاعتماد نظام فعال ف مجال مكافحة الفساد	3.94	4.00	4	3.98	0.935
6. تحرص المؤسسة على تقديم المخالفين للقوانين والتشريعات للعدالة	3.82	4.00	4	3.94	0.962
مجال مكافحة الفساد	3.99	4.33	4.33	4.21	0.845
مجالات المسؤولية الاجتماعية وفق ميثاق الأمم المتحدة	4.00	4.18	3.99	4.05	0.720

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على مخرجات Spss.V22

من خلال الجدول نلاحظ أن متوسط الدرجات (المتوسط الحسابي+ الوسيط+ المنوال/3) أكبر من 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت، وهذا بالنسبة لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية التي نادى بها ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية وفيما يتعلق بمجال معايير العمل الدولية فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي

4.07 عند انحراف معياري 0.662 أي عدم وجود تشتت كبير لإجابات أفراد العينة، وهو ما يؤكد ان المؤسسة تحترم معايير العمل المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وفيما يتعلق بمجال حقوق الإنسان بلغت قيمة المتوسط الحسابي 4.06 عند انحراف معياري 0.779 ما يعني أن المؤسسة تحترم حقوق الإنسان التي نادى بها ميثاق الأمم المتحدة، أما فيما يخص مجال حماية البيئة فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.90 عند انحراف معياري 0.880 وتؤكد هذه النتيجة أن المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار القوانين والتشريعات التي تهدف إلى حماية والمحافظة على البيئة، وأخيرا مجال مكافحة الفساد فقد بلغت قيمة المتوسط الحسابي 3.99 عند انحراف معياري 0.845 أي أن المؤسسة تعمل جاهدة إلى محاربة مختلف أشكال الفساد، وبصفة عامة يمكن القول أن المؤسسة تتبنى مختلف القواعد والمبادئ التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية والتي تم تلخيصها في 4 مجالات، وهذا ما تؤكده نتيجة قيمة المتوسط الحسابي لمجالات المسؤولية الاجتماعية مجتمعة والتي بلغت 4.00 عند انحراف معياري 0.720.

بناء التحليل السابق يمكن القول أن هناك درجة انسجام عالية لإجابات أفراد العينة حول مجالات المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة أي أن آراء المبحوثين تتجه نحو الإيجاب ما يؤكد نتيجة أن المؤسسة محل الدراسة تدرك مدى أهمية تطبيق وتبني مبادئ الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية بمجالاتها السابقة. وتتعلق الفرضية الرئيسية الأولى بمدى تبني المؤسسة محل الدراسة لمجالات المسؤولية الاجتماعية التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية. وتم صياغة الفرضية احصائيا كما يلي:

H0: لا تتبنى المؤسسة محل الدراسة مجالات المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$؛

H1: تتبنى المؤسسة محل الدراسة مجالات المسؤولية الاجتماعية عند مستوى دلالة $\alpha = 0,05$.

الجدول رقم (05): نتائج اختبار (T) أحادي العينة

	Valeur du test = 3					
	T	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المسؤولية الاجتماعية	9.892	49	0.000	1.00767	0.8029	1.2124

N=50 $\alpha = 0.05$ T tabulaire=2.02

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على مخرجات Spss.V22

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Sig=0.00) وهي أقل من القيمة المعتمدة $\alpha = 0,05$ كما أن قيمة t المحسوبة بلغت 9.892 وهي أكبر من قيمتها الجدولية 2.02 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن المؤسسة محل الدراسة تطبق مجالات المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق

الأمم المتحدة. ويمكن تفسير النتيجة بأن المؤسسة محل الدراسة تدرك أهمية مبادئ المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة وتسعى إلى تنفيذها وتطبيقها ضمن برامجها واستراتيجياتها.

2.2.4. اختبار الفرضية الرئيسية الثانية: لاختبار الفرضية الرئيسية الثانية نحتاج لقياس ادراكات أفراد العينة لمتغير التنمية المستدامة من خلال حساب مقاييس النزعة المركزية لعباراته، ثم إجراء اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة أفراد العينة عن مدى إدراكهم لأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة وسعي المؤسسة إلى ذلك.

تحليل إدراكات أفراد العينة لمتغير التنمية المستدامة: يوضح الجدول الموالي تحليل إدراكات أفراد العينة لمتغير التنمية المستدامة بمجموع عبارات قدر ب8 عبارات وذلك بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي، وفيما يلي وصف لهذا المتغير كما يدركه المبحوثين:

الجدول رقم (06): مقاييس النزعة المركزية لمتغير التنمية المستدامة

العبارة	المتوسط الحسابي	الوسيط	المنوال	متوسط الدرجات	الانحراف المعياري
1. تدعم المؤسسة برامج التنمية في المجتمع المحلي	4.02	4.00	4	4.00	0.735
2. تتبع المؤسسة مبدأ الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية والاقتصادية	4.28	5.00	5	4.76	1.089
3. تساهم المؤسسة في حمالات التوعية للمحافظة على البيئة والحماية من الأوبئة	3.96	4.13	4	4.03	0.779
4. تشارك المؤسسة في برامج الرعاية الصحية للأطفال والنساء الحوامل	4.06	4.00	4	4.02	0.890
5. تسعى المؤسسة لخلق برامج تنموية واسعة بهدف خلق فرص عمل	3.92	4.00	4	3.97	1.066
6. تدعم المؤسسة برامج التعليم للأبناء والنساء وحتى الشيوخ	3.98	4.00	4	3.99	1.020
7. تعمل المؤسسة على تطير برامج الشراكة المحلية والأجنبية في مجالات التنمية المستدامة	4.20	4.00	4	4.06	0.857
8. لا تميز المؤسسة في سياستها التنموية بين الجنسين على أي أساس كان	4.20	4.00	4	4.06	0.535
التنمية المستدامة	4.07	4.27	4.1	4.14	0.603

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على مخرجات Spss.V22

يتضح من خلال الجدول رقم (05) أن متوسط الدرجات (المتوسط الحسابي+ الوسيط+ المنوال/3) أكبر من 3 التي تمثل القيمة الوسطى لسلم ليكارت وهذا بالنسبة لمتغير التنمية المستدامة، كما يتضح من الجدول أن المتوسط الحسابي لعبارات المحور بلغت 4.07 عند انحراف معياري 0.603 أي عدم وجود تشتت كبير لدى إجابات أفراد العينة ما يؤكد نتيجة أن المؤسسة محل الدراسة تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما تؤكده العبارة رقم 2 "تتبع المؤسسة مبدأ الاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية والاقتصادية" بمتوسط

حسابي 4.28. أيضا جميع العبارات بلغت قيم متوسطها الحسابي أكبر من 3.60 وهي قيم ذات درجة موافقة مرتفعة مما يدل على أن هناك درجة انسجام عالية لإجابات المبحوثين؛ أي أن آراء المبحوثين تتجه نحو الإيجاب، ما يؤكد نتيجة أن المؤسسة محل الدراسة تولي أهمية كبيرة للتنمية المستدامة وتسعى نحو تحقيق أهدافها. وتتعلق الفرضية الرئيسية الثانية بمدى سعي المؤسسة محل الدراسة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتم صياغة الفرضية الرئيسية الثانية احصائيا كما يلي:

H0 : لا تهدف المؤسسة محل الدراسة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة0,05= α

H1 : تهدف المؤسسة محل الدراسة إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة 0,05= α

من خلال ما توصلنا إليه سابقا، ولتثبيت النتيجة المحصل عليها، والتأكد منها لابد من اختبار الفرضية الثانية، وللتأكد من صحة هذه الفرضية نقوم بإجراء اختبار (T) الأحادي العينة لدرجات إجابة أفراد العينة على مدى إدراكهم لمدى سعي المؤسسة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والنتائج تظهر في الجدول كما يلي:

الجدول رقم (07): نتائج اختبار (T) أحادي العينة

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
التنمية المستدامة	12.635	49	0.000	1.07781	0.9064	1.2492

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على مخرجات Spss.V22

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الاحتمالية (Sig=0.00) وهي أقل من القيمة المعتمدة 0,05= α كما أن قيمة t المحسوبة بلغت 12.635 وهي أكبر من قيمتها الجدولية 2.02 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن المؤسسة محل الدراسة تسعى إل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن تفسير النتيجة بأن المؤسسة محل الدراسة تدرك بشكل كبير مسؤوليتها اتجاه المجتمع الذي تنتمي إليه وبالتالي فهي تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

3.2.4. اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة: تنص الفرضية الرئيسية الثالثة على وجود علاقة تأثير معنوي لمجالات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وقد تم صياغة الفرضية احصائيا كما يلي:

H0: لا يوجد تأثير لمجالات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة α =0,05

H1 : يوجد تأثير لمجالات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة0,05= α

الجدول رقم (08): نتائج اختبار الانحدار البسيط

المسؤولية الاجتماعية	R	R-deux	F	ddl	F tabulaire	Sig
التنمية المستدامة	0.945	0.892	397.576	1.49	4.03	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على مخرجات Spss.V22

يتبين من الجدول الخاص بنتائج الانحدار البسيط وجود تأثير معنوي للمسؤولية الاجتماعية بوصفه متغيرا مستقلا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بوصفه متغير تابع، حيث بلغ معامل الارتباط R=0.945 وهو ارتباط طردي قوي، كما بلغ معامل التحديد R^2=0.892 وهذا يعني أن 89.2% من الاختلافات المفسرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تعود إلى تأثير مجالات المسؤولية الاجتماعية أما الباقي فيعود إلى متغيرات عشوائية لا يمكن السيطرة عليها أو أنها غير داخلة في نموذج الانحدار.

كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 397.576 وهي أكبر من قيمتها الجدولية 4.03، ومستوى الدلالة Sig=0.00 وهو أقل من 0.05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة. ومنه يمكن رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة H1 القائلة بأنه يوجد تأثير لمجالات المسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4.2.4. اختبار الفرضيات الفرعية: تنص الفرضيات الفرعية للفرضية الرئيسية الثالثة على وجود تأثير معنوي لكل مجال من مجالات المسؤولية الاجتماعية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولاختبار الفرضيات الفرعية نستخدم اختبار الانحدار الخطي البسيط والنتائج في الجدول الموالي.

الجدول رقم (09): نتائج اختبار الانحدار البسيط لتأثير مجالات المسؤولية الاجتماعية كل على حده في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

مجالات المسؤولية الاجتماعية	R	R-deux	F	ddl	F tabulaire	Sig
معايير العمل الدولية	0.758	0.574	64.651	1.49	4.03	0.000
حقوق الإنسان	0.943	0.889	384.598	1.49	4.03	0.000
حماية البيئة	0.853	0.728	128.643	1.49	4.03	0.000
مكافحة الفساد	0.867	0.752	145.584	1.49	4.03	0.000

المصدر: من إعداد الباحثون بناء على مخرجات Spss.V22

أ. الفرضية الفرعية الأولى:

H0 : لا يوجد تأثير لمجال معايير العمل الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة α =0,05

H1: يوجد تأثير لمجال معايير العمل الدولية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة α =0,05 من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط R=0.758 ، كما بلغ معامل التحديد R^2=0.574 ، ما يفسر أن مجال معايير العمل الدولية تؤثر بنسبة 57.4% في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 64.651 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ 4.03، وبما أن مستوى الدلالة يساوي Sig = 0.000 و هو أقل من 0,05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد تأثير لمعايير العمل الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ب. الفرضية الفرعية الثانية:

H0 : لا يوجد تأثير لمجال حقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة α =0,05

H1: يوجد تأثير لمجال حقوق الإنسان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة α =0,05 من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط R=0.943 ، كما بلغ معامل التحديد R^2=0.889 ، ما يفسر أن 88.9% من التغير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعود إلى تأثير مجال حقوق الإنسان، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 834.598 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ 4.03، وبما أن مستوى الدلالة يساوي Sig = 0.000 و هو أقل من 0,05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد تأثير لحقوق الإنسان المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ت. الفرضية الفرعية الثالثة:

H0 : لا يوجد تأثير لمجال حماية البيئة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة α =0,05

H1: يوجد تأثير لمجال حماية البيئة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة α =0,05 من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط R=0.853 ، كما بلغ معامل التحديد R^2=0.728 ، ما يفسر أن 72.8% من التغير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعود إلى تأثير مجال حماية البيئة، كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 128.643 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي

تبلغ 4.03، وبما أن مستوى الدلالة يساوي0.000 = Sig و هو أقل من 0,05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد تأثير لمجال حماية البيئة المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ث. الفرضية الفرعية الرابعة:

H0 : لا يوجد تأثير لمجال مكافحة الفساد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة 0,05= α

H1 : يوجد تأثير لمجال مكافحة الفساد في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عند مستوى دلالة 0,05= α

من خلال الجدول نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط R=0.867 ، كما بلغ معامل التحديد R^2=0.752 ، ما يفسر أن 75.2% من التغير في تحقيق أهداف التنمية المستدامة تعود إلى تأثير مجال مكافحة الفساد كما أن قيمة F المحسوبة تساوي 145.584 وهي أكبر من قيمتها الجدولية التي تبلغ 4.03، وبما أن مستوى الدلالة يساوي0.000 = Sig و هو أقل من 0,05 مستوى الدلالة الإحصائية المعتمدة، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأنه يوجد تأثير لمجال مكافحة الفساد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

5. الخاتمة:

تناولت الدراسة بالتحليل مدى تبني مؤسسات الأعمال لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية ومساهمتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن خلال تطبيق الدراسة على أحدى المؤسسات الجزائرية توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1.5. النتائج:

- تشمل مجالات المسؤولية الاجتماعية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة أربعة مجالات وهي: معايير العمل الدولية، حقوق الإنسان، حماية البيئة ومكافحة الفساد وجميع هذه البرامج تصب في خدمة المؤسسة والمجتمع؛
- أظهرت نتائج الدراسة وجود تبني لدى الشركة محل الدراسة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة للمسؤولية الاجتماعية في المجالات: حقوق الإنسان، معايير العمل الدولية، حماية البيئة ومكافحة الفساد؛
- التزام المؤسسة محل الدراسة بتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية من خلال تطبيق معايير العمل الدولية ثم مجال حماية حقوق الإنسان بدرجة مرتفعة أما عن التزامها بمكافحة الفساد وحماية البيئة فنجد أن مساهمتها متوسطة؛

- أسفرت نتائج الدراسة أيضا على أن المؤسسة محل الدراسة تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- بينت النتائج وجود علاقة بين تبني المؤسسات لمبادئ الميثاق العالمي للأمم المتحدة حول المسؤولية الاجتماعية للشركات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- أظهرت أن مجال حقوق الإنسان التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة كان المجال الأكثر تأثيرا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يليه مجال مكافحة الفساد ثم حماية البيئة وأخيرا معايير العمل الدولية.

2.5. التوصيات:

بناء على النتائج السابقة تم تقديم بعض الاقتراحات:

- وضع ميثاق وطني للمسؤولية الاجتماعية للشركات الجزائرية يعد مرجعا تسترشد به هاته الشركات في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية؛
- ضرورة توفير البيئة اللازمة لتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية بالنسبة للشركات الوطنية من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة بناء على الاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي؛
- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص فيما يتعلق بتنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية من خلال سن القوانين والأنظمة اللازمة من قبل الحكومة.

6. قائمة المراجع:

1. بن عمر, ح .(2015) .البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة بتونس: العمل والبطالة والفقر كمؤشرات قياس *مجلة المستقبل العربي*.62 ,(422)
2. اعمر عزاوي ، و آخرون. (2016). دوافع تبني منظمات الأعمال أبعاد المسؤولية الاجتماعية والأخلاقية كمعيار لقياس الأداء الاجتماعي. *الملتقى الدولي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية* (صفحة 6). الجزائر: ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار.
3. دوناتو رومانو. (2003). *الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة*. دمشق: المركز الوطني للسياسات الزراعية ، وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للأغذية و الزراعة.
4. صالح عمر فلاحي. (2004). التنمية المستدامة بين تراكم رأس المال في الشمال واتساع الفقر في الجنوب. *مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير*(03)، 10-11.
5. صالح مهدي محسن العامري، و طاهر محسن منصور الغالبي. (2005). *المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال: الأعمال والمجتمع* (الإصدار الأول). دار وائل للنشر والتوزيع.

6. عبد الغني محمود علاء الدين. *(2011). إدارة المنظمات (الإصدار الأول). عمان، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.*

7. عبد الله بن جمعان الغامدي. (2009). التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية و حماية الحق في البيئة. *23(01)*، 13. جامعة الملك عبد العزيز: مجلة الاقتصاد و الإدارة.

8. عبد الله أنيس أحمد . (2016). *إدارة التسويق وفق منظور قيمة الزبون* (الإصدار الأول). عمان، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع.

9. نضال عمار . (2016). دور المسؤولية الاجتماعية للشركات في التنمية المستدامة دراسة ميدانية على منظمات الأعمال السورية الأعضاء في الميثاق العالمي للمسؤولية الاجتماعية. *مجلة جامعة البحث، 37*(54)، 127.

10. هيئة الأمم المتحدة. (2016). *تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030*. نيروبي: جمعية الأمم المتحدة للبيئة. تم الاسترداد من www.un.org

11. Dominique, F. (2005). *Jalons pour une histoire de la notion de développement durable* (Vol. 33). Monde en développement.

12. Kadyan, J. S. (2016, October). United Nations Global Compact and Corporate Social Responsibility. *International Journal of Science and Research (IJSR), 5*(10), 478.

13. Sustainable Development Goals, . (2016). *17 Goals to Transform Our World.* New York: Institutional Relations & Resource Mobilization, Tourism & SDGs, UNWTO, Retrieved fromhttps://www.un.org/sustainabledevelopment/sustainable%D0development%D0goals/(26/07/2021)